الحزب الوطنى الديمقراطى

الأمانة العامة

لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكرى ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

محاور القوة الذاتية للاقتصاد المصرى

ورقة مقدمة من

أ/ عبدالعظيم غريب

عضو اللجنة

لقد خلق الله مصر فى موقع جغرافى متميز وفريد على الكرة الأرضية وحباها بثروات متعددة فمنها ما تم استنزافه على مدى العصور والأجيال السابقة، ومنها من بقى منتظرا الاستغلال، والموقع الجغرافى فى حد ذاته هو أحد الموارد الضخمة التى تتمتع بها مصر بالرغم من أن هذا الموقع يجر عليها من وقت لآخر مسئوليات جسام تتسبب فى استنزاف مواردها.

ومما لا شك فيه أن موقع مصر يحمل عناصر القوة كما يحمل بين طياته عنصر التحدى السياسى بمختلف القوى الاقتصادية والسياسية العالمية. واستقراء التاريخ يؤكد أن القوى الذاتية لمصر ـ سياسية واقتصادية ـ تخلق من مصر دولة رائدة فى منطقة البحر المتوسط وانتماءاتها المتعددة سواء على المستوى الجغرافى أو السياسى يعطيها حرية الحركة على السير فى أى محور من محاور.

وفى ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية الحديثة التى تتصارع وتقفز من حول مصر بالرغم من ما مرت به من أحداث استنزفت الكثير من مواردها الاقتصادية، إلا أن ما بقى فيها وعليها من قوة ذاتية تستطيع بها الصمود أمام تلك المتغيرات ومن خلال إدارة مصر لمواردها إدارة جيدة وحديثة تستطيع دخول حلبة المنافسة الدولية بهدف زيادة معدلات التنمية ومن ثم زيادة ومضاعفة دخل الفرد وضمان مستوى مناسب من الحياة للإنسان المصري.

ولو تم استعراض عناصر القوة الذاتية لمصر فى ظل تلك المتغيرات لوجدناها لا تحصى ولا تعد إلا أننا يمكن التعرض بالمناقشة للعديد من المحاور منها...

١ ـ محور الموارد الطبيعية والبشرية.

٢ ـ محور القدرة المالية للاقتصاد المصري.

٣ ـ محور الاستثمارات وزيادة القدرة الإنتاجية.

٤ ـ محور الطاقات العاطلة والمعطلة.

٥ـ محور العلاقات الخارجية لمصر.

أولا: محور الموارد الطبيعية والبشرية:

إن مصر تتميز بالموارد الغنية والمتعددة كما تتميز بموقع جغرافى فريد، وفى سبيل تعظيم تلك السمات التى اختص الله بها مصر يتطلب ذلك ضرورة التوازن والتكامل بين موارد مصر الطبيعية وموقعها الفريد بما يبرز أهمية الميزة النسبية لمصر وجعلها ميزة تنافسية تمكنها من أن يكون لها دور على ساحة الاقتصاد العالمي.

وقد بدأت مصر بالتركيز على ثلاثة أبعاد فريدة لموقع مصر فى هذا العصر وهي...

١ ـ **موقع مصر المكاني:** حيث تتمتع مصر بموقع مكانى فريد تتوسط فيه قارات العالم يؤهلها لأن تكون همزة الوصل بين الشرق والغرب. ويجب تعظيم الاستفادة من تلك الميزة النسبية التى تتمتع بها مصر فى التجارة الدولية والعابرة ومركزا للمواصلات والاتصالات فضلا عن إمكان أن تكون مركزا ماليا ونقديا ودوليا.

٢ـ **موقع مصر الزماني:** حيث تتمتع مصر بميزة الفاصل الزمنى بين المشرق والمغرب ذلك أن مصر تحتل الفترة الزمنية بين إقفال الأسواق المالية فى المشرق وفتح تلك الأسواق فى العالم الغربى وهى تصل بين ساعتين أو ثلاثة ساعات يوميا، ذلك يؤهلها لأن تكون سوقا مالية ونقدية دولية فضلا عن استفادتها بكثير من الفوائد والرسوم على انتقال الأموال بين مختلف الأسواق الدولية.

٣ ـ **موقع مصر المناخي:** يؤهلها لزراعة معظم المحاصيل الصيفية والشتوية، كما أن المناخ المعتدل بها يعتبر أهم عناصر الجذب السياحى خاصة السياحة العلاجية وسياحة المؤتمرات والسياحة البيئية، هذا وقد تعاظم دخل مصر من السياحة ويمكن أن تكون مصر من اوائل الدول السياحية فى العالم إذا أمكن استغلال تلك الظروف المناخية.

أما عن الموارد الطبيعية:

تتمتع مصر بموارد طبيعية فى شتى المجالات..

ـ الموارد المائية والأرض:

يتوافر لدى مصر نهر النيل والمياه الجوفية، والماء هو مصدر الحياة (وجعلنا من الماء كل شيء حي) والتى أمكن من خلالها زيادة المساحة المزروعة فى مصر من (٦ مليون فدان إلى ٧,٤ مليون فدان حاليا) هذا فضلا عما يمكن إضافته من أراضى زراعية جديدة تقدر بحوالى ٢,٥ مليون فدان فى ظل تطوير أساليب الرى وترشيد استخدام المياه. فضلا عن إمكانية الاستفادة من مياه الأمطار فى المناطق المطرية (غرب الدلتا ـ سيناء البحر الأحمر) خاصة فى زراعة الحبوب ـ القمح.

ـ الطاقة:

حبا الله مصر بمصادر الطاقة المتنوعة أهمها فى الوقت الحاضر البترول والغاز الطبيعى والذى أمكن من خلاله مواجهة كافة استخدام مصر من هذه الطاقة وتصدير الفائض بما يوازى ٢ مليار دولار تقريبا (حوالى نصف الصادرات السلعية المصرية) وهناك آمال كبيرة فى زيادة مصادر الطاقة من الغاز والبترول فضلا عن زيادة احتياطى مصر منهم، ويمكن لمصر الدخول فى عصر البتروكيماويات من خلال تصنيع البترول وتصديره من خلال منتجاته القيمة المضافة.

ـ الشمس:

ونظرا لأن مصر تتمتع بأكبر مساحة من شروق الشمس وسطوعها على مدى فصول السنة مما يجعلها

مصدرا مهما من مصادر الطاقة فى ظل التكنولوجيا الحديثة والتقدم العلمى فى هذا المجال.

- الرياح:

أصبحت الرياح أحد مصادر استخراج الطاقة مثلها فى ذلك مثل مساقط المياه ويتوافر فى مصر العديد من مزارع الرياح التى أمكن توليد الطاقة منها والتى تستخدم فى توليد الكهرباء، ويمكن من خلال الاستخدام التكنولوجى الاستفادة من ذلك المصدر كأحد مصادر الطاقة الرخيصة.

- الموارد التعدينية:

تحتوى الأراضى المصرية على الكثير من المعادن التى تعتبر مصدر للمواد الخام لمختلف القطاعات الأساسية سواء فى الحاضر أو المستقبل، وبالرغم من استنزاف الكثير منها فى الماضى - الحديد والنحاس والزنك والرصاص والكوبلت واليورانيوم إلى غير ذلك بخلاف الأحجار الكريمة.

وهناك من المعادن أو المواد الخام التى يستخرج منها كثير من الخامات اللازمة للصناعات الحديثة المتطورة بعد المعالجات التكنولوجية لها. والتى يمكن استخدامها فى الصناعات الحديثة المصرية وتصدير الفائض منها للاسواق الدولية. والأمل معقود على استثمار وتوظيف تلك الخامات بشكل أساسى فى الصناعات الحديثة بديلا عن الاستيراد تلك الخامات من الخارج.

هذا بالإضافة إلى توافر موارد وخامات بيئية ومحلية هى الأساس فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة إذ أن اعتماد تلك الصناعات عليها سيؤدى إلى زيادة القيمة المضافة من الإنتاج المصرى وتشغيل الكثير من العمالة العاطلة.

- الموارد الغذائية:

من المعروف أن مصر بالأساس بلد زراعى إلا أن مشكلة تزايد عدد السكان وإقامتهم على حيز صغير حوالى ٦٪ من مساحة مصر، مما خلق فجوة بين الإنتاج والاستهلاك يقابل باستيراد من الخارج مما يلقى عبء تمويل ذلك على الموارد المصرية. فضلا من اعتبار ذلك أحد نقاط الضعف فى استراتيجية الأمن القومى المصري. إلا أنه فى ظل سياسة التوسع الأفقى والرأسى فى الزراعة يمكن زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية خاصة فى الحبوب مع أهمية تغير بعض عادات الاستهلاك حتى يمكن تحقيق الأمن الغذائى ومن ثم الأمن القومى المصري. ذلك يتطلب استغلال كافة الموارد اللازمة للإنتاج الزراعى والحيوانى خاصة مصادر إنتاج الأسماك فى ظل وجود المصادر المائية المتعددة (شواطيء البحيرات الداخلية وشواطيء البحار ونهر النيل).

ومن استعراض الموارد السابق الإشارة إليها يمكن إقامة مختلف الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة والبيئية التى يتوافر لدى الاقتصاد المصرى غالبية مكوناتها. إذا أمكن إدارة تلك الموارد بشكل جـــدى وبتكنولوجيا مناسبة وذلك يخلق قيمة مضافة للاقتصاد المصرى ويزيد من دخول الأفراد ومن ثم زيادة الإنتاج القومى بشكل عام.

- **الموارد البشرية:**

حبا الله مصر بعدد من السكان وصل فى الوقت الحاضر إلى حوالى ٦٠ مليون نسمة، يحملون حضارة ٧ آلاف عام ويحملون علم تلك القرون ويتواصل فيهم الفكر والإبداع بمختلف الفروع، والحضارة المصرية يشهد بها العالم أجمع وهؤلاء البشر هم القوة الرئيسية فى استغلال كافة الموارد والطاقات الكامنة فى المجتمع المصري.

ومن هؤلاء السكان من زرع الحضارة والتقدم فى الدول المجاورة وإدارة كثيرا من المنظمات الدولية، وبالرغم من تفشى الأمية فيما لا يقل من ٥٠٪ من هؤلاء السكان إلا أنه يتوافر بينهم العلماء والخبراء الذين يمكنهم توظيف كافة الطاقات الكامنة والموارد المتاحة لنهضة مصر وتحويل سلبيات الزيادة فى عدد السكان إلى إيجابية يمكن من خلالها زيادة الإنتاج المصرى بشكل يقف على قدم المساواة مع الدول المتقدمة.

والمطلوب هو ترشيد سياسات التعليم والتدريب بما من شأنه مواجهة الاحتياجات المستقبلية فى سوق العمل بمختلف فروع الإنتاج والخدمات وبما يكفل زيادة إنتاجية العامل المصرى وتجويده بما يتلاءم مع أسواق المنافسة الدولية.

ولما كان لمصر كثير من أولادها بمختلف أنحاء العالم يتبؤن أعلى المناصب فى العالم والبحوث الفنية والتطبيقية وفى ظل مشروع وادى التكنولوجيا (شرق الإسماعلية) ومع توافر المراكز العديدة بالبحوث والجامعات فإنه يمكن خلق تكنولوجيا وتقينة مصرية خالصة تستطيع زيادة ومضاعفة الإنتاج المصري، ومن ثم صادراته بشكل تنافسى فى الأسواق الدولية.

ثانيا : محور القدرة المالية للاقتصاد المصري:

مما لا شك فيه أن الموارد المالية هى أحد الركائز الأساسية للاستثمار إذ أنه يتم عبرها استغلال شتى الموارد الطبيعية والبشرية، ولقد مرت مصر بعصور متعددة فى مواجهة نقص الموارد المالية حيث لجئت إلى تجربة جذب الاستثمار الأجنبى فى مشروعات أساسية والاقتراض مما أدخلها فى دوائر مواجهات سياسية واقتصادية مع القوى السياسية والاقتصادية الدولية. انتهت بالمديونية التى وصلت إلى ٤٢ مليار دولار ثم تخفيضيها بعد ذلك بحوالى ١٤ مليار دولار فى ظل اتفاقات دولية مع الدائنين فى صندوق النقد الدولى وتحت مظلة الإصلاح الاقتصادي.

وبالرغم من ذلك فإن عوامل الاستقرار وتهيأ المناخ المناسب ساعد على زيادة الاستثمار للمشروعات التى تمت الموافقة عليها برأس مال بلغ(١) ٣٠,٧ مليار دولار حيث بلغت رؤوس الأموال المصرية حوالى ٦٧٪ إجمالى رؤوس الأموال بينما بلغت رؤوس الأموال العربية ١٦٪ وكذلك الأجنبية ١٧٪.

وسيتم استعراض عناصر جذب الاستثمار فى موقع آخر ويهمنا الآن التعرض إلى الإمكانيات المالية المتوفرة والتى من شأنها استغلال مختلف الموارد الطبيعية والبشرية فى ظل ما حققه برنامج الإصلاح الاقتصادى من

إنجازات كان أبرزها تراجع العجز فى الميزانية العامة من أكثر من ٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى ٢٪ من الناتج المحلى عام ٩٤ / ١٩٩٥ مما أدى إلى تحجيم معدلات التضخم والثبات النسبى للأسعار وذلك من خلال موارد حقيقية فى المجتمع المصري.

وبالرغم من تلك الدلائل الإيجابية التى تشير إليها المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالقدرة التمويلية للاقتصاد المصرى من زيادة قدرة مصر الذاتية على تمويل استثماراتها الداخلية والتى وصلت رؤوس الأموال الصمرية فيها للمشروعات الاستثمارية إلى ٦٧٪ والتى تشير إلى ثقة المواطنين فى الاقتصاد المصرى وإقبالهم على إقامة المشروعات سواء من موارد محلية أو تحويلات من الخارج.

ولا شك أنه قد تم الاعتماد على تنفيذ المشروعات الاستثمارية من خلال تمويل الجهاز المصرفى المصرى باعتباره الممول الأول لتنمية تلك المشروعات وقد جرى العرف على تمويل ما بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من التكاليف الاستثمارية لتلك المشروعات أو أكثر قليلا حسب طبيعة كل مشروع وذلك يدعونا إلى التعرف على حجم الأموال التى يتمكن من خلالها الجهاز المصرفى فى تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية فى مصر بخلاف تمويله للتجارة الداخلية والخارجية.

ويلاحظ ذلك من خلال تتبع الحركة الإجمالية للوادئع المحلية فى البنوك المصرية والتى شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة ٩١ ـ ١٩٩٤ حيث قفزت من(٢) ٩٣,١ مليار جنيه فى يونيو ١٩٩١ إلى ١٣٩,٢ مليار جنيه فى يونيو ١٩٩٤ .

إلا أنه قد انخفضت قدرة الجهاز المصرفى على دفع هذه الموارد إلى قنوات الاستثمار حيث بلغت إجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهاز المصرفى إلى النشاط الإنتاجى والخدمى ٧٩,٨ مليار جنيه من إجمالى الودائع المتاحة لدى الجهاز المصرفى والتى بلغت ١٣٩,٢ مليار جنيه فى يونيو ١٩٩٤ وهو ما يعنى بطء فى معدل دورات النقود وفقا للنظرية الاقتصادية.

وقد أدى ذلك إلى ظهور وسيادة أشكال أخرى من الإدخار غير المالى مثل شراء الأراضى والعقارات إلى غير ذلك. ولعل انخفاض قدرة الجهاز المصرفى على استثمار هذه الودائع يرجع إلى عدم وجود إدارة جيدة ومن ثم لابد من تطوير سياسات الجهاز المصرفى لتتواءم مع المرحلة الجديدة. فى ضوء ما تتطلبه المرحلة الحالية من الإصلاح الاقتصادى التى تهدف إلى الانطلاق نحو النمو مما يستلزم معدل سريع لدورات النقود وخلق ائتمانات حديثة وإتاحة سقوف ائتمانية للمشروعات المتوسطة والصغيرة بشروط ميسرة وخاصة المشروعات التصديرية منها مما يترتب عليه خروج الاقتصاد القومى من الحالة الإنكماشية التى تعانى منها فى الفترة الأخيرة خاصة وأن الاقتصاد المصرى يمتلك احتياطيا ضخما يقدر بحوالى ١٧,٩ مليار دولار يمكن أن تكون ركيزة للطموحات الاقتصادية فى الإنتاج التصديرى وتلبية احتياجاته من الخارج فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

ومن نافلة القول وباستعراض الأموال المتوفرة لدى الجهاز المصرفى وعلاقته الجيدة مع مختلف الأجهزة المصرفية الدولية فى ظل الثقة فى الاقتصاد المصرى والذى شهد بها مختلف المؤسسات الدولية فمما لا شك فيه أن الجهاز المصرفى المصرى يستطيع من خلال هياكله المتعددة إحداث موجات متتابعة من التمويل لبرامج الإنتاج والاستثمار وذلك من خلال استغلال الموارد والإمكانيات الاقتصادية المتاحة لمصر «والتى سبق التعرض لها» وذلك يقوى من مركز مصر التنافس على جذب مزيد من رؤوس الأموال الخارجية (عربية وأجنبية) لاستغلال المناخ الملائم للاستثمار فى مصر. مما يدعونا إلى القاء الضوء على أهمية جذب رؤوس الأموال الخارجية فى ظل التنافس الدولى عليها.

ثالثا: محور الاستثمار وزيادة القدرة الإنتاجية:

شهد الاقتصاد العالمى خلال الثلاثين سنة الماضية ظاهرة جديدة نمت وتزايدت عبرها إلى أحجام ضخمة لم تكن متوقعة، وهى استثمار مواطنو دول العالم الثالث فى الدول الصناعية فى أوروبا وأمريكا الشمالية. وامتنع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى عن الإشارة إلى هذه الظاهرة حتى أواسط الثمانينيات حين أوضحت دراسة لصندوق النقد الدولى أن الاستثمارات غير الحكومية وغير العقارية التى يملكها مواطنون من دول العالم الثالث ـ مع استبعاد دول الأوبيك ـ قد تراكمت حتى وصلت رصيدها عن الفترة بين ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ نحو ٥١١ مليار دولار.

وفى الوقت ذاته بلغت استثمارات دول الأوبيك نحو ٣٨٢ مليار، وبذلك يكون إجمالى استثمار الجنوب فى الشمال حوالى ٩٠٠ مليار دولار أى بالتقريب ما يساوى إجمالى مديونية الجنوب فى عام ١٩٨٥ .

كما قام اثنان من خبراء البنك الدولى بدراسة ـ فى نفس الموضوع ـ تشمل البلدان التالية: الجزائر ـ المغرب ـ تونس ـ مصر ـ الأردن ـ لبنان ـ سوريا ـ اليمن ـ إسرائيل. وقد خلصت الدراسة إلى أن مجموع استثمارات مواطنو هذه الدول فى الخارج يبلغ ١٧٩ مليار دولار وصل نصيب مصر منها ٨٢,٦ مليار عام ١٩٩٠، ويقدر حاليا بحوالى (١٠٠ ـ ١٢٠ مليار دولار).

وقد بدأت مصر بتحسين مناخ الاستثمار بها وذلك باستقطاب الاستثمارات الأجنبية فى الخارج وتشجيع رأس المال المحلى على الاستثمار بالداخل بدلا من هروبه إلى الخارج. وذلك عن طريق استكمال البنية الأساسية من تشييد ومرافق عامة ومواصلات وكهرباء ومياه وإتصالات وتوزيعها جغرافيا بشكل متوازى بحيث لا تقتصر الاستثمارات فى هذا المجال على العاصمة والمدن الكبرى بل تمتد إلى جهات الصعيد والدلتا والمدن الجديدة.

وفى نفس الإتجاه قامت الدولة بالعديد من الإجرادات فى سبيل تشجيع الاستثمار فى مصر كان على رأسها الحفاظ على استقرار سعر صرف الجنيه المصرى إزاء العملات الأجنبية، إنهاء الإجراءات الإدارية التى أخلت بالمساواة بين القطاع العام والخاص، وأيضا زيادة الإعفاءات على الاستثمارات من ٥ مليون جنيه إلى ٥٠ مليون جنيه فضلا عن توفير البيانات والمعلومات للمستثمرين ورجال الأعمال من فرص الاستثمار الموجودة فى مصر.

وعلى الرغم من ما أسفرت عنه تلك الإجراءات من تيسير وتهيئة مناخ الاستثمار فى مصر إلا أن إجمالى رؤوس الأموال المستثمرة فيها ماتزال لا تعبر عن إمكانيات وقدرات الاقتصاد المصري. حيث بلغ إجمالى رؤوس الأموال المستثمرة فى مصر نحو ٣١ مليار جنيه - ٩,١ مليار دولار- وان إجمالى التكاليف الاستثمارية للمشروعات تقدر بنحو ٥٦ مليار جنيه (١٦,٥ مليار دولار) وان رؤوس الأموال المصرية تبلغ نحو ٦,٧٪ من إجمالى رؤوس الأموال بينما تبلغ رؤوس الأموال العربية ١٦٪ وكذلك الأجنبية ١٧٪ فى الوقت التى تقدر بعض المصادر أن الأموال المصرية فى الخارج تصل إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار.

لذلك يجب العمل على زيادة القدرة والطاقات الاستثمارية الكامنة عن طريق استغلال الطاقات الإدخارية فى المجتمع وتحويلها إلى طاقات استثمارية فى مشاريع إنتاجية تعمل على توفير فرص عمالة مناسبة يترتب عليها رفع معدلات الإنتاج ونقل التكنولوجيا الخارجية إلى مصر، وذلك بدلا من المضاربة على الأسواق العقارية فى الوقت الحالى التى تهدد الاستثمار الصناعى والتجارى وتعمل على رفع معدلات التضخم.

وقد يكون من المناسب فى هذه الصدد خلق كيانات اقتصادية (مؤسسات أو شركات) تعمل على ترويج فرص الاستثمار فى مشروعات إنتاجية وخدمية من خلال مجموعة من المنظمين ورجال الأعمال والجهاز المصرفى وتعمل على تسويق تلك المشروعات خاصة المشروعات الإنتاجية التصديرية والتى تستخدم الموارد الطبيعية المتاحة فى مصر وطرح تلك المشروعات على صغار المدخرين من خلال القنوات المتاحة.

والسير قدما فى عملية توسيع قاعدة الملكية (الخصخة) بالنسبة للمشروعات الإنتاجية الناجحة مع زيادة طاقاتها الإنتاجية التصديرية والتى يمكن أن تشارك فيها رؤوس الأموال المصرية العاملة فى الخارج.

الاهتمام بسوق الأوراق المالية والنقدية والعمل على أن تكون مصر مركزا ماليا دوليا فى الشرق الأوسط لاستغلال الفترة الزمنية بين إغلاق الأسواق المالية فى الشرق وفتحها فى الغرب.

إتاحة التمويل الإضافى للمشروعات الصغيرة التى يمكن من خلالها خلق طاقات إنتاجية متتابعة ومهيئة للتصدير فضلا عن إمكانية استيعابها لأعداد ضخمة من الأيدى العاملة العاطلة فى ظل انخفاض التكاليف الاستثمارية لإيجاد فرصة عمل فى تلك المشروعات.

ولما كانت مصر قد بدأت منذ فترة طويلة إنشاء المزيد من المشروعات الإنتاجية والخدمية على مدار ٣٠ عاما فى ظل قيادة الدولة لتلك المشروعات سواء كانت مشروعات إنتاجية أو خدمية والتى بلغت ٤٤٨ مليار جنيه منها حوالى ٨٤ مليار جنيه استثمارات الحكومة فى قطاع الأعمال العام. وتلك المشروعات اتاحت للاقتصاد المصرى هياكل إنتاجية وخدمية يمكن الانطلاق منها إلى القرن ٢١ فى ظل منافسة دولية. ومن المؤكد أن هناك طاقات عاطلة ومعطلة فى المشروعات (إنتاجية وخدمية التى قامت بها الدولة) فضلا عن إنعكاس ذلك على القطاع الخاص أيضا وضغوط طاقات عاطلة ومعطلة يمكن الاستفادة منها ومضاعفة الإنتاج منها.

وقد يكون من المناسب التعرض لاسلوب الاستفادة من الطاقات العاطلة والمعطلة فى الاقتصاد المصري.

رابعا: محور الطاقات العاطلة والمعطلة:

يوجد فى المجتمع المصرى طاقات إنتاجية وخدمية تم إتفاق مبالغ ضخمة على إقامتها خلال الفترة الطويلة الماضية وقد استثمرت الدولة مبالغ فى حدود ٤٤٨ مليار جنيه مصرى على مختلف المؤسسات الإنتاجية والخدمية المملوكة للدولة بخلاف ما أقامه القطاع الخاص من مؤسسات إنتاجية وخدمية وقد لوحظ وجود طاقات عاطلة ومعطلة فى تلك المشروعات سواء أكانت إنتاجية أو خدمية لأسباب متعددة ترجع فى الأساس إلى أسلوب إدارة الدولة فى منشآتها الاقتصادية والخدمية كذلك تهميش دور القطاع الخاص فى العملية الإنتاجية والخدمية فى ظل القوانين والتشريعات التى كرست العلمية الإنتاجية والخدمية للإدارة الحكومية فى المشروعات الاقتصادية مما خلق طاقات عاطلة ومعطلة فى المشروعات المملوكة للقطاع الخاص الذى كان يحظى بدور كبير قبل نظام التخطيط المركزى وإدارة الدولة. ومازالت الطاقات العاطلة والمعطلة سواء على مستوى القطاع الحكومى أو مستوى القطاع الخاص تتطلب إعادة النظر بالتحليل والدراسة باعتبارها قوة اقتصادية واستثمارية سبق لكلا القطاعين انفاق استثمارات ضخمة فيها حتى يمكن استغلالها مما يتيح للاقتصاد المصرى زيادة قدرته الإنتاجية والخدمية والتصديرية من خلال برامج ودعم ينقلها من الحالة التى هى عليها إلى الحالة الإنتاجية ونود أن نشير إلى تعريف ما بين القوة المعطلة والعاطلة.

والقوة المعطلة هى القوة الإنتاجية التى تعطلها إدارة المنشآة عن الإنتاج وهى قادرة عليها لأسباب ترجع إلى تخلف العملية الإنتاجية بما لا يتفق مع أذواق المستهلكين لها والدليل على ذلك تضاعف حجم المخزون الراكد لدى كثير من الشركات الإنتاجية كذلك بأن بعض القوى الاقتصادية المعطلة ناتجة عن عدم وجود تمويل لعمليات التشغيل أو ارتفاع تكاليفها مما يؤدى إلى زيادة أسعار المنتجات.

والقوة العاطلة هى القوة الاقتصادية التى توقفت عن الإنتاج لعدم وجود تمويل مناسب للعمالة الإنتاجية أو تعطيل بعض أجواء من خطوط الإنتاج نتيجة استهلاكها وعدم وجود قطع غيارا وعدم توافر مكونات الإنتاج اللازمة للتشغيل. أو عدم وجود تكنولوجيا متطورة تسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج لمواكبة منافسة الأسواق الداخلية والخارجية فضلا عن ضعف الإدارة فى بعض الأحيان فى استغلال الموارد المتاحة للمنشآت الاقتصادية كذلك عدم استقرار المناخ الاقتصادى الذى ساد تلك الفترة سواء فى أسعار الصرف والتضخم التى أثرت على ارتفاع تكاليف الإنتاج.

ومما لا شك فيه أن وجود هذه الطاقات المعطلة على مستوى الاقتصادى المصرى (إنتاج وخدمات) هو إهدار لثروة قومية سبق أن تم تمويلها باستثمارات ضخمة دون أن تعطى عائد على المجتمع وأن تكاليف إعادة تشغيلها بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية المحلية والدولية هو أقل كثيرا من خلق استثمارات جديدة يتم انفاق أموال عليها فضلا عن انخفاض الفترة الزمنية التى تستغرقها إعادة تشغيل القوة العاطلة والمعطلة مقارنة بالفترة الزمنية لإنشاء المشروعات الجديدة. وهناك بعض المقترحات التى يمكن العمل بها لاستغلال تلك الطاقات العاطلة والمعطلة.

(أ) فى مجال قطاع الأعمال العام:

١ـ التوسع فى توسيع قاعدة الملكية فى مشروعات قطاع الأعمال العام (الخصخصة) بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الدولية وظروف المنافسة الدولية فى ظل تحرير التجارة وعمليات الشراكة الدولية.

٢ ـ الأخذ بمبدأ أهمية عنصر الإدارة فى مؤسسات قطاع الأعمال العام المتوائمة مع احتياجات الأسواق الدولية والمحلية.

٣ ـ التوسع فى حل مشكلة مشروعات قطاع الأعمال العام المشتركة والمتعثرة سواء بإعادة هيكلة التمويل والقضاء على الاختناقات التمويلية التى تواجهها تلك المشروعات فى تطوير أساليب الإنتاج واستغلال مختلف طاقاتها المعطلة والعاطلة فضلا عن القضاء على مشكلة المديونية المتبادلة بين الحكومة والبنوك والمؤسسات.

٤ـ تنشيط دور البورصات وأسواق المال فى تداول الأسهم والسندات لجذب الأموال المدخرة إلى قنوات الاستثمار.

(ب) فى مجال القطاع الخاص:

١ ـ تقوم الدولة بإعطاء منح القطاع الخاص لبرنامج محدد القائم على حصر الطاقات العاطلة والمعطلة فيه والتى يمكن توجيه منتجاته إلى التصدير بشرط جودة المنتجات ومنافستها فى الأسواق الدولية وذلك بشروط يمكن الاتفاق عليها فى حدود مبالغ محددة طبقا لظروف كل مشروع مع إعطاء تسهيلات وقروض بشروط ميسرة لتلك المشروعات تضمن للمشروعات إمكانية الإنتاج والمنافسة فى الأسواق الدولية.

٢ ـ تحمل الدول لنفقات بعثات الترويج لمنتجات القطاع الخاص فى ظل ترتيبات ودراسات سبق إعدادها عن الأسواق المراد التصدير إليها.

٣ ـ تشترك الدولة فى تحمل نفقات إعداد المعارض السنوية أو الفصلية الدائمة أو المؤقتة التى تتم فى الأسواق الرئيسية بحيث تسهل للقطاع الخاص عرض منتجاته فى هذه الأسواق.

٤ ـ تتحمل الدولة للنفقات الخاصة لإنشاء مراكز التدريب وتشغليها خاصة فى المجالات الفنية التى تتطلب نقل التكنولوجيا الحديثة بما يوفر كوادر عالية المهارة لصناعات متوسطة وصغيرة والمثال على ذلك مشروع مبارك ـ كول.

٥ ـ إعفاء نسبة كبيرة من دخل المؤسسات المتوسطة والصغيرة فى الضرائب على الدخل إذا كانت منتجاتها يتم تصديرها إلى الخارج.

خامسا : محور علاقات مصر الخارجية:

يعيش العالم حاليا حركة تحول رئيسية بدأت ولازالت مستمرة شملت مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما يشهد ثورة تكنولوجية طاغية تفوق كل التصورات. مع تنامى ووضوح الأشكال

المرتقبة للتكتلات الاقتصادية العملاقة وأيضا بزوغ نجم منظمة التجارة العالمية (W. T. O) بما تحمله من آثار وانعكاسات على مسار التجارة العالمية سواء كانت سلع أو خدمات وكل هذه المتغيرات تضغط على دول العالم وبالاخص الدول النامية حيث أنها لا تستطيع أن تنعزل عنها ولا تملك إلا مسايراتها والتعامل معها مهما كانت النتائج.

ونظرا لأن مصر لها موقع متميز وفريد بين دول المشرق والمغرب فهى مفتاح العلاقات مع دول أفريقيا والبلاد العربية والإسلامية بحكم انتماءاتها المتعددة فضلا عن اعتبارها جسر وطريق للمواصلات والتجارة البرية والبحرية والجوية والذى يربط غرب العالم وشرقه، كذلك اشتراكها فى مكان جغرافى مع كثير من الدول الأوروبية الواقعة على حوض البحر المتوسط. كذلك كانت مصر وعلى مدى قرنين من الزمان مركزا علميا وثقافيا وتعليميا لكثير من شعوب القارة الآسيوية والأفريقية فضلا عن تميز الشعب المصرى بحصوله على ثقافات وعلاقات مع مختلف دول العالم المتقدم مما ساهم فى تعميق الوجود المصرى فى مختلف بقاع الأرض.

ونظر لتلك المقومات السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية التى تتمتع بها مصر على المستوى العالمى والإقليمى وفى ظل الصراع الدولى بين القوى الاقتصادية على الأسواق ومصادر المواد الأولية والطاقة فإن وضع مصر كأحد مفاتيح العالم وأبوابها التى من خلالها تنتقل الموارد والإمكانيات بين الشرق والغرب يجعل منها محط أنظار تلك القوى الاقتصادية سواء كانت متمثلة فى الاتحاد الأوروبى أو أمريكا ودول النافتا أو حتى دول جنوب شرق آسيا واليابان وهى القوى التى تتركز معظم التجارة الخارجية لمصر معها.

وقد يكون فى استعراض بعض المميزات التى تتمتع بها مصر ما يوضح الجوانب الجاذبة لأنظار تلك القوى السياسية والاقتصادية.

١ ـ تعتبر مصر الباب الحقيقى لكثير من دول أفريقيا والبلاد العربية لتأثيرها السياسى وعلاقتها المتعددة بهذه الدول.

٢ ـ نجاح مصر فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وما يعنيه من تعزيز لمقوماتها الاقتصادية.

٣ـ اعتبار مصر سوق كبيرة للاستهلاك.

٤ـ تعتبر مصر بعد حرب الخليج الثانية أحد دعائم الاستقرار السياسى والعسكري. فى منطقة البحر المتوسط فضلا عن أنها قاعدة عمليات السلام فى الصراع السياسى واتفاقيات السلام بين دول المنطقة وإسرائيل.

وإن كنا بصدد إظهار القدرة الذاتية للإقتصاد المصرى من علاقاته الخارجية فهناك العديد من المحاور التى يمكن أن ترتكز عليها مصر فى سبيل تعظيم تلك القدرات لعل أبرزها.

- الاستفادة من علاقات مصر السياسية بمختلف دول العالم وخاصة (الصين والهند ودول شرق آسيا..) فى نقل التكنولوجيا الحديثة. الملائمة فى ذات الوقت للبيئة المصرية فى إحداث التطور اللازم للإنتاج المصري.
- إحياء وتعميق مجموعة القيم والعلاقات العاطفية والثقافية التى تربط مصر بأبنائها المهاجرين فى الخارج

باعتبارهم نمط لاستهلاك المنتجات المصرية فضلا عن الاستفادة بهم فى مجال ترويج المنتجات المصرية بالخارج ونقلهم للنمط الاستهلاكى المصرى وخاصة فى دول أفريقيا والعرب.

● توثيق الروابط بين مصر والدراسين فيها من الأجانب والعرب، بحيث لا يقتصر ذلك الاهتمام على فترة التعليم بل يمتد إلى ما بعدها، وذلك من خلال عمل جمعيات الصداقة المصرية للدراسين بها فى الخارج وذلك كمحاولة لنقل علاقات مصر الخارجية من المستوى السياسى على مستوى القيادات إلى مستوى الشعوب وهو ما يثبت العلاقات الخارجية لمصر حتى لو حدثت أى خلافات أو شوائب.

ويخلق نمط استهلاكى للسلع المصرية فى شعوبها والتى يمكن التصدير بكميات كبيرة إليها خاصة مع الدول الأفريقية والإسلامية.

● استغلال العلاقات المتميزة بين مصر وبعض الدول العربية التى لها وزن سياسى واقتصادى مثل السعودية ودول مجلس التعاون الخليجى فى إنشاء مشروعات مشتركة يقوم بها القطاع الخاص وتكون نواة لمشروعات أكبر تجذب رووس الأموال العربية.

● الاستمرار فى عرض وطرح المشروعات التنموية التى تعتمد على الخامات المحلية وتسويقها على المستوى الإقليمى والدولى لتمويلها فى ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية التى يتم تناولها فى الوقت الحاضر مثل المشاركة مع كل من أوروبا وأمريكا وتعاون دول حوض البحر المتوسط والتعاون الإقليمى الشرق أوسطي.

خاتمة:

وبالرغم من أن هذه المحاور التى يمكن التعرض لها بالتحليل هى محاور متداخلة ومتكاملة لا يمكن الفصل بينها بشكل تشريحى إلا أنها محاولة لاستعراض مكمن القوة الذاتية فى أى منها بالنسبة للاقتصادى المصري. وفى ما تقدم. وباستعراض تلك المحاور الخاصة بالقوة الذاتية الكامنة فى الاقتصاد المصرى نجد أنها لا تشمل كل عناصر القوة فى الاقتصاد المصرى فضلا عن تشابك وتداخل هذه المحاور التى القينا الضوء عليها مما يتطلب الأمر تحليل وتحديث واستقراء كافة عناصر القوة الكامنة فى المجتمع المصرى ومحاولة تعظيمها واستغلالها وإدارتها حتى يمكن مضاعفة الناتج المحلى الإجمالى ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد بما يتلاءم مع وضع مصر السياسى فى منطقة الشرق الأوسط والعالم.